اخر تحديثات البرنامج

منظمة العمل الدولية | برنامج "عمل أفضل - الأردن"
رؤى وإضاءات | من كانون الثاني ٢٠٢٣ إلى آب ٢٠٢٣

في هذا العدد:

التقرير السنوي ٢٠٢٣ يسلط الضوء على انخراط أطراف المصلحة في تعزيز رفاه العمالة

زيادة جهود الحكومة والمنظمات الممثلة لجهات العمل وللعمالة في تنمية قطاع صناعة الألبسة في الأردن

٤١,٧٪ القيمة المحلية المضافة لقطاع صناعة الألبسة، الجلود، والمنسوجات

دراسة بحثية جديدة تبرز إسهامات القطاع في الاقتصاد الأردني، وكذلك مواطن القوة والتحديات، وانعكاساتها على سياسات التوظيف، والاقتصاد ككل

زيادة التوعية بالصحة النفسية في قطاع صناعة الألبسة

تدريب كوادر وظيفية في مصانع ألبسة على استيعاب مصطلحات، ومفاهيم الصحة النفسية، وأسباب اعتلالها، إضافة إلى كيفية إدارة تحديات الصحة النفسية

دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة

سلسلة ورشات عمل لزيادة التوعية وبناء القدرات بهدف تعزيز تكافؤ الفرص للعمالة كافة، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة

تمكين النقابيات

جهد تعاوني مشترك لتعزيز أصوات العمالة في قطاع صناعة الألبسة، مع تركيز خاص على تمكين النقابيات

تنمية الشراكات مع وزارة العمل والمنظمات الممثلة لجهات العمل

برنامج "عمل أفضل - الأردن" مستمر في الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية للشركاء

لمزيد من المعلومات:
برنامج عمل أفضل/الأردن (Better Work Jordan)
شارع تيسير نعناعة، عبدون الجنوبي، عمان – الأردن
هاتف: 96265925778+ البريد الإلكتروني: jordan@betterwork.org
الموقع الإلكتروني: betterwork.org

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP
Creating Markets, Creating Opportunities

الأصدقاء الأعزاء

يستمر قطاع صناعة الألبسة في الأردن في الاحتفاظ في أهميته السياسية والاقتصادية وتنميتها، بالرغم من التحديات العالمية والانكماش الاقتصادي الذي أدى إلى تباطؤ في أنشطة الأعمال والتجارة في هذا القطاع. وبفضل سجلها الحافل بالمرونة/التكيف، والنمو المستدام، تبرز صناعة الألبسة كواحدة من أهم قطاعات التصدير في الأردن، وصُنّفت ضمن القطاعات الاقتصادية عالية القيمة وذات الأولوية في رؤية التحديث الاقتصادي الوطنية.

عام ٢٠٢٢، حقق قطاع صناعة الألبسة إنجازا فارقا في الصادرات، إذ بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٢ مليار دولار أميركي، وهي أعلى قيمة تصديرية لهذه الصناعة حتى الآن.

كشفت دراسة أجريت مؤخرا بالتعاون بين منظمة العمل الدولية وغرفة صناعة الأردن عن قيمة محلية مضافة عالية لقطاع صناعة الألبسة، الجلود، والمنسوجات تبلغ ٤١,٧٪، وهي نسبة تؤكد ان جزء كبيرا من انتاج القيمة مصدره الأردن.

وبحسب قاعدة بيانات نظام التجارة المتكامل للبنك الدولي، كان نمو الصادرات في قطاع صناعة الألبسة، المنسوجات، والجلود في الأردن للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ كبيرا، إذ بلغ ٩٨,٦٪، وهو معدل نمو فاق معدل النمو العالمي (٢٢,٣٪) خلال نفس الفترة. مع استمرار توسع وتطور قطاع صناعة الألبسة، المنسوجات، والجلود، حددت رؤية الحكومة الأردنية للتحديث الاقتصادي التي تمتد عشر سنوات أهدافًا طموحة. يسعى الأردن بحلول عام ٢٠٣٣ إلى زيادة الصادرات إلى ثماني مليارات دولار أميركي، وخلق ١٤٩,٠٠٠ فرصة عمل للأردنيين/للأردنيات. لتحقيق تلك الأهداف، حددت رؤية التحديث الاقتصادي عدة أولويات استراتيجية للقطاع، منها التركيز على تطوير صنع الأقمشة، توحيد/تبسيط القوانين والأنظمة القطاعية، وتعزيز التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة بهدف تعزيز النمو في جميع المؤسسات والمشروعات الصغيرة.

إن تحقيق تلك الأهداف والبناء على إنجازات القطاع يتطلب أن تعزز المكونات الثلاثية الوطنية قدراتها المؤسسية وتحسن حوكمة سوق العمل، الأمر الذي سيمكنها من الوفاء بمسؤولياتها في القطاع بفاعلية أكثر، وسيعزز امتلاكها لزمام أمور هذه الإنجازات على المستوى الوطني.

سيظل برنامج "عمل أفضل - الأردن" ملتزما بالعمل بصورة وثيقة مع المكونات الثلاثية وغيرها من الشركاء وأطراف المصلحة من أجل تحقيق تلك الأهداف، توطيد النجاحات القائمة والتوسع فيها، ومعالجة تحديات الصناعة، مع تمكين هذه الجهات الوطنية من أداء دور قيادي يضمن استدامة وتعزيز هذه الإنجازات.

فريق برنامج "عمل افضل - الأردن"

٩٠
مصنعا

٥٧
تقرير تقييم

٧٨,٠٠٠
عاملا/عاملة في مصانع مسجلة

٣٥٠
زيارة استشارية

١٨٠
دورة تدريبية

٢٠
جهة مشترية دولية

التقرير السنوي 2023 يسلط الضوء على انخراط أطراف المصلحة في تعزيز رفاه العمالة

يظهر التقرير السنوي لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» لعام ٢٠٢٣ انخراط أطراف المصلحة من الحكومة، جهات العمل، والمنظمات العمالية في جهود تعاونية مشتركة تهدف إلى تعزيز قطاع صناعة الألبسة في الأردن. ومع ذلك، يشير التقرير أيضا إلى انتهاكات للقوانين الوطنية ومعايير العمل الدولية، لا سيما في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

ويعرض التقرير، الذي ناقشته لجنة المشروع الاستشارية في البرنامج خلال اجتماع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣، رؤى حول الاتجاهات، التحسينات، والتحديات في القطاع، ويوثق التعاون المشترك بين أطراف المصلحة والبرنامج لمعالجة الفجوات القانونية من خلال سياسات قطاعية تركز على مسائل هامة مثل الصحة النفسية، إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، جودة الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال.

لا يزال الامتثال للسلامة والصحة المهنيتين شاغلا مستمر في ٨٦ مصنعا مشاركا في المصانع المشاركة. تشمل التحديات أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنيتين، الخدمات الصحية، الإسعافات الأولية، ومساكن العمالة. تقلبت معدلات الامتثال للسلامة والصحة المهنيتين على مدى السنوات القليلة الماضية، لكن نفذت تحسينات مستمرة في بعض الجوانب المتعلقة بمساكن العمالة، مثل تلبية الحد الأدنى من متطلبات المساحة وتوفير مناطق مناسبة للطعام والمعيشة.

شهد قطاع صناعة الألبسة في الأردن بداية قوية عام ٢٠٢٢، وانتعش بصفة عامة منذ الانكماش الناجم عن جائحة «كوفيد-١٩»، محققا قيمة تصديرية بلغت ٢,٢ مليار دولار أميركي، وهي الأعلى من نوعها حتى الآن.

برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلزامي لمصانع الألبسة التي تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن. ومنذ كانون أول/ديسمبر ٢٠٢٢، ضم البرنامج ٩٥ مصنعا توظف ٧٨,٦١٧ عاملا/عاملة، والغالبية من العمالة المهاجرة، ونحو ٧٥٪ من النساء.

ويمثل التقرير السنوي الشامل معيارا واعدا لتقدم القطاع، ويحدد مجالات رئيسية لإجراء مزيد من التحسينات عام ٢٠٢٣: زيادة انخراط أطراف المصلحة، استدامة مشروع الصحة النفسية، وضع سياسات قائمة على الأدلة، وتعزيز ممارسات توظيف العمالة المهاجرة.

◄ ٤١,٧٪ القيمة المحلية المضافة لقطاع صناعة الألبسة، الجلود، والمنسوجات

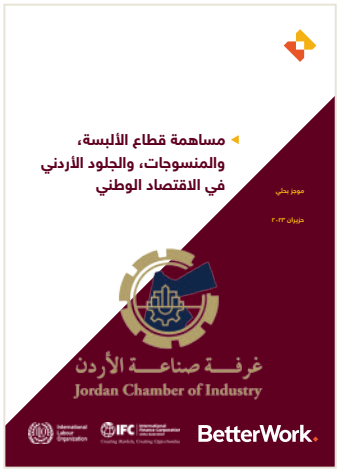

أظهر قطاع صناعة الألبسة، المنسوجات، والجلود الأردنية نموا كبيرا، إذ ضاعف صادراته من ١,١٢ مليار دولار أميركي عام ٢٠١٢ إلى ٢,٢٦ مليار دولار أميركي عام ٢٠٢٢، متوفقا في نموه على نمو حجم الصادرات الكلي في الأردن. يسهم هذا القطاع إسهاما بارزا في الناتج المحلي الإجمالي للتصنيع في الأردن (٧,٧٪) وفي صادرات السلع (١٩,٨٪). ويكمن العامل المحوري في قصة نجاح القطاع في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، التي تمنح الصناعة الأردنية معاملة تفضيلية للوصول إلى السوق الأميركية.

يوفر هذا القطاع المزدهر فرص عمل لنحو ٧٧,٨٠٠ عامل/عاملة العمالة، مع عدد كبير من النساء والعمالة المهاجرة. تهدف رؤية الحكومة الأردنية للتحديث الاقتصادي، التي تمتد عشر سنوات، إلى تعزيز نجاح قطاع صناعة الألبسة، المنسوجات، والجلود، بهدف تحقيق ٨ مليارات دولار أميركي في الصادرات، وخلق ١٤٩,٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٣.

تناولت دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع غرفة صناعة الأردن الأثر الاقتصادي للقطاع، وأظهرت قيمة محلية مضافة عالية بنسبة ٤١,٧ وهي نسبة تؤكد ان جزء كبيرا من انتاج القيمة مصدره الأردن. كما وجدت الدراسة ان عوائد رأس المال نسبتها ٥٤,٦٪، ومدفوعات العمالة نسبتها ٤٠,٨٪. إضافة الى ذلك، قدرت الدراسة أن نحو ٦٤٪ من الأجور والرواتب تبقى داخل الأردن، وأن القطاع خلق نحو ١٢,٤٠٠ وظيفة غير مباشرة في الاقتصاد الوطني.

وتمثل نتائج الدراسة مصدر استرشاد لصياغة سياسات الحكومة الأردنية، مع التركيز على تطوير المهارات، ضمان ظروف عمل لائقة، وتعزيز الشراكات مع الجهات الموردة المحلية بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام مع مراعاة الرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية.

لدعم تلك المساعي، نظم برنامج «عمل أفضل - الأردن» وغرفة صناعة الأردن ورشات عمل لبناء القدرات بهدف تمكين كادر الغرفة الوظيفي وأطراف المصلحة من تكرار الدراسة البحثية. وتسعى المبادرة إلى توسيع نطاق فوائد الدراسة لتشمل مختلف القطاعات، مما يسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة في الأردن.

◄ رفد أوجه التعاون بين الشركاء

يلتزم برنامج «عمل أفضل - الأردن» بزيادة التعاون بين أطراف المصلحة في قطاع صناعة الألبسة. ومن خلال بناء القدرات، المشاركة الفاعلة مع أطراف المصلحة، ومعالجة المسائل المتعلقة بالسياسات، يهدف البرنامج إلى تمكين أطراف المصلحة من القيام بدور رائد في تحسين ظروف العمل.

تماشيا مع هذا النهج، نظم البرنامج ورشة عمل تدريبية تهدف إلى تعزيز التعاون بين وزارة العمل والنقابة العامة للعاملين في صناعات الغزل، النسيج، والألبسة.

ركزت ورشة العمل هذه على تزويد مفتشي/مفتشات العمل في الوزارة والأشخاص الممثلين للنقابة العامة بالمهارات اللازمة لضمان تطبيق معايير عالية الجودة خلال الزيارات الاستشارية. كان الهدف هو تمكين أطراف المصلحة من العمل بصورة وثيقة مع إدارات المصانع والأشخاص الممثلين للعمالة من إجراء معالجة استباقية للمشكلات المحتملة قبل تصاعدها وتحولها إلى مشكلات في الامتثال. تخضع المصانع المشاركة في برنامج «عمل أفضل - الأردن» لعملية تعلم شاملة تشمل التقييمات، الجلسات الاستشارية، الندوات القطاعية، والتدريب.

قدمت ورشة العمل لمحة عامة عن الخدمات الاستشارية، مؤكدة أهمية مبادئ السرية والخصوصية، ومعايير الامتثال التي يجب على الأشخاص الممثلين للنقابة ومفتشي/مفتشات العمل عمل الالتزام بها. وتناولت الورشة الجداول الزمنية المتعلقة بتحديث السجلات الاستشارية وإعداد خطط التحسين.

علاوة على ذلك، عرّفت ورشة العمل الأشخاص المشاركين بآليات، معايير، وأدوات ضمان الجودة في برنامج «عمل أفضل». ستنقل هذه الأدوات تدريجيا إلى مستشاري/مستشارات المنشآت من خلال دورات تدريبية شاملة، توجيه/إرشاد أثناء العمل، وتقييمات منتظمة.

من خلال تعزيز التعاون الفاعل وبناء القدرات بين أطراف المصلحة، يسعى برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى ضمان أن يحافظ قطاع صناعة الألبسة على أعلى معايير العمل وأن يحسن باستمرار ظروف العمل لجهات العمل وللعمالة.

زيادة التوعية بالصحة النفسية في قطاع صناعة الألبسة

مبادرة الصحة النفسية ٢٠٢١-٢٠٢٣ - عمل أفضل الأردن

ينخرط برنامج «عمل أفضل - الأردن» بفاعلية في مشروعه للصحة النفسية، ساعيا بجد إلى زيادة التوعية الصحة النفسية. للمشروع دور محوري في تعميق فهم مسائل وقضايا الصحة النفسية في قطاع صناعة الألبسة، وتستفيد من هذا الجهد العمالة والإدارات وغيرها من أطراف المصلحة.

أطلق برنامج "عمل أفضل - الأردن" مشروع الصحة النفسية عام ٢٠٢١، وهو مكرس لتعزيز الصحة النفسية للعمالة في قطاع صناعة الألبسة، مع التركيز على النساء اللواتي يواجهن غالبا ما ضغوطات جسدية ونفسية. يركز المشروع على بناء قدرات العمالة للتكيف ضد مخاطر الصحة النفسية، تحسين الدعم على مستوى المصانع، وتطوير أنظمة إحالة للصحة النفسية متاحة للعمالة كافة.

ورشة عمل للتوعية بالصحة النفسية

وضمن الالتزام بهذا المسعى، نظم المشروع مؤخرا ورشة عمل تدريبية شاملة شاركت فيها كوادر الموارد البشرية، الامتثال، الرفاه، والإشراف من مصانع ألبسة. غطت جلسات الورشة مواضيع متنوعة، مثل مصطلحات الصحة النفسية، فهم الأسباب الجذرية لتحديات الصحة النفسية، واستراتيجيات إدارة قضايا الصحة النفسية بفاعلية.

هدفت الورشة إلى تمكين المشاركين/المشاركات من المعرفة والمهارات اللازمة لدعم العمالة، مع التركيز على النساء والعمالة المهاجرة. كما سعت الورشة إلى مساعدة العمالة على التكيف مع بيئة العمل، وتعميق فهم الثقافة التنظيمية، السياسات، والإجراءات المتعلقة بالصحة النفسية في مكان العمل.

من بين الجوانب الهامة التي نوقشت في التدريب تحديد علامات مشكلات الصحة النفسية، تعزيز أنشطة الرعاية الذاتية، وتسليط الضوء على اتفاقية المفاوضة الجماعية لعام ٢٠٢٢. تلزم الاتفاقية جهات العمل بتقديم خدمات الصحة الجسدية والنفسية للعمالة، وإقرار سياسة الصحة النفسية في مكان العمل، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي.

واتخذت مصانع الألبسة المشاركة في برنامج "عمل أفضل - الأردن" بالفعل خطوات لتوظيف أشخاص مختصين في الصحة النفسية والإرشاد النفسي بغية خدمات الصحة النفسية الأساسية للعمالة كجزء من استراتيجية أوسع لتنفيذ سياسة الصحة النفسية.

ومن خلال تعزيز التوعية بالصحة النفسية، يشجع المشروع العمالة على طلب المساعدة عند الحاجة، وتمكينها من إدارة تحديات الصحة النفسية بفعالية أكثر، مما يؤدي إلى تحسين أداء العمل.

قصة نجاح إنسان

من منظور شخصي، تبين قصة منيرة دكا كيف تعاملت هذه العاملة مع وصمة العار المحيطة بالصحة النفسية والتحديات الأخرى.

تدريب رأب الفجوة في الصحة النفسية لمقدمي/مقدمات الرعاية الصحية

إضافة إلى ذلك، أجرى مشروع الصحة النفسية تدريبين لمقدمي/مقدمات الرعاية الصحية على مستوى الرعاية الصحية الأولية في عيادات المصانع. ركز التدريبان على برنامج منظمة الصحة العالمية للعمل على رأب الفجوة في الصحة النفسية. كان الهدف هو تعزيز قدرات الأطباء/الطبيبات على اكتشاف وإدارة مشكلات الصحة النفسية مبكرا، مع تزويد هؤلاء الأشخاص بالأدوات اللازمة لدمج تدخلات الصحة النفسية في الممارسات الطبية السريرية. عقد المشروع التدريبين في المناطق الصناعية في عمان وإربد، ويخطط لتنظيم دورات تدريبية إضافية في مناطق صناعية أخرى.

"الرياضة من أجل الصحة النفسية"

تشكل الصحة النفسية عاملا أساسيا لخلق بيئة عمل صحية، ويمكن أن تلعب الرياضة دورا مهمًا في تحسين الرفاه النفسي، وتقليل الشعور بالوحدة، الاكتئاب، والقلق، مع زيادة تقدير الذات والترابط الاجتماعي. وتعزيز الرفاه النفسي، بدأ مشروع الصحة النفسية حملة «الرياضة من أجل الصحة النفسية». وإدراكا منه أن الرياضة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الجوانب المختلفة للرفاه النفسي، قدم المشروع من خلال الحملة دليلا بأنشطة مختلفة لدعم الصحة النفسية والرفاه النفسي.

تقييم المشروع

وفقا لسياسة التقييم والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية، نفذ برنامج «عمل أفضل - الأردن» تقييما داخليا لنصف مدة مشروع الصحة النفسية. كانت الغاية هي جمع رؤى من تجارب المشروع لإثراء الجهود الجارية والمستقبلية في مجال الصحة النفسية. شمل الإجراء تقييم فاعلية، أثر، كفاءة، واستدامة المشروع، مع تحديد مواطن القوة والضعف في تصميم، استراتيجية، وتنفيذ المشروع، فضلا عن الدروس المستفادة والتوصيات. أكد التقييم على متانة وشمولية تصميم المشروع، الذي يتماشى جيدا مع مواجهة تحديات الصحة النفسية في قطاع صناعة الألبسة في الأردن. والمشروع يحقق أيضا توازنا بين النهج الوقائي ونهج الدعم، إضافة إلى نجاحه في زيادة التوعية بالصحة النفسية، وتعميق فهمها بين العمالة، الإدارات، وأطراف المصلحة. لعب المشروع دورا جوهريا في الحد من وصمة العار المحيطة بالصحة النفسية من خلال التأكيد على الجوانب الإيجابية والوقائية للرفاه النفسي.

تعزيز معالجة التظلمات وتسوية النزاعات

يلتزم برنامج "عمل أفضل - الأردن" بدعم مصانع الألبسة في إنشاء آليات فعالة لمعالجة التظلمات، إجراءات لحل الخلافات، ونظام إحالة شامل على مستوى قطاع صناعة الألبسة في الأردن. تماشيا مع تلك المهمة، تعاون البرنامج مع منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في تنظيم ورشة عمل جمعت أطراف المصلحة في القطاع بهدف تعزيز المناقشات والتنسيق من أجل النهوض بممارسات معالجة التظلمات.

خلال ورشة العمل، تبادل المشاركون/المشاركات أفكارا بصورة هادفة، مع التأكيد على أهمية التواصل والتنسيق الواضحين بين أطراف المصلحة لتعزيز إجراءات معالجة التظلمات. كما بحث الأشخاص المشاركون استخدام الأدوات الأساسية مثل اتفاقية المفاوضة الجماعية القطاعية، ومنصة وزارة العمل "حماية"، والموقع الإلكتروني للنقابة العامة للعاملين في صناعات الغزل، النسيج، والألبسة.

تمثلت الأهداف الرئيسية لورشة العمل في بناء قدرات المشاركون/المشاركات لتقديم دعم فعال لتنفيذ آليات التظلم القائمة؛ تزويد أطراف المصلحة برؤى عن أفضل ممارسات معالجة تظلمات العمالة؛ ووضع خريطة طريق استراتيجية لتقوية آلية التظلمات في القطاع.

شكلت ورشة العمل منبرا للحوار، التعلم، والتعاون بشأن تعزيز حقوق العمالة. من بين النتائج الرئيسية، أجمع الأشخاص المشاركون على ضرورة تبسيط إجراءات معالجة التظلمات والشكاوى، بما في ذلك توفير منصات عبر الإنترنت لهذه الغاية، إضافة إلى أهمية زيادة توعية العمالة بحقوقها ومسؤولياتها.

وفقًا للتقرير السنوي لبرنامج "عمل أفضل - الأردن" لعام ٢٠٢٣، تفتقر ٢٢٪ من المصانع حاليا إلى إجراءات فعالة للتعامل مع تظلمات العمالة. تتمتع المصانع التي تملك آليات حوار وإجراءات فعالة للتعامل مع التظلمات بأوضاع أفضل لمعالجة استباقية لمخاوف العمالة، مما يخدم بيئة العمل ويجعلها أكثر إنتاجية وانسجاما.

من خلال استمرار هذه الجهود التعاونية، يظل برنامج "عمل أفضل - الأردن" ملتزما بتعزيز ظروف العمل في قطاع صناعة الألبسة في الأردن، مع التركيز على تمكين العمالة وضمان تقوية واحترام أصواتها.

صوت العمال: الأشخاص ذوو الإعاقة

دعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة

يتبع برنامج «عمل أفضل - الأردن» نهجا شاملا لتعزيز إدماج ومشاركة فاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة في الأردن. أنجز البرنامج تقريرا تقييميا معمقا لتحديد التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع، ثم وضع خطة استراتيجية للتعاون مع مختلف أطراف المصلحة بغية تنفيذ توصيات من شأنها تحسين ظروف العمل وتهيئة بيئة سوق عمل أكثر شمولية لهؤلاء الأفراد.

في إطار جهود متضافرة لضمان تكافؤ الفرص لجميع العمالة، بما فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، أسس برنامج «عمل أفضل - الأردن» شراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظما معا سلسلة من ورشات العمل للتوعية وبناء القدرات لمختلف أطراف المصلحة في قطاع الألبسة. استهدفت ورشات العمل هذه جمهورا متنوعا، بما في ذلك العمالة من الأشخاص ذوي الإعاقة، مفتشي/مفتشات العمل، جهات العمل، وممثلي/ممثلات النقابات العمالية.

ركزت الدورات التدريبية في المقام الأول على تحسين فهم أطراف المصلحة لحقوق ومسؤوليات الأشخاص ذوي الإعاقة وجهات العمل ضمن أماكن العمل، وكذلك على تثقيف الأشخاص المشاركين بشأن أساليب تحديد المخالفات ومعالجتها بفاعلية. وتعمقت ورشات العمل في تقييم مدى شمولية أماكن العمل وامكانية الوصول إليها، إضافة إلى تقييم مدى امتثال مصانع الألبسة بحصص التوظيف القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.
وفقاً لقانون العمل الأردني، تلتزم المصانع بتوظيف نسبة محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة من مجموع قواها العاملة. على وجه التحديد، شخص واحد إذا كان عدد العمالة الأردنية الموظفة ٢٥-٥٠؛ وأربعة أشخاص إذا كان عدد العمالة الأردنية الموظفة يتجاوز ٥٠. وجد التقرير السنوي لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» لعام ٢٠٢٣ أن نحو ٢٠٪ من المصانع فشلت في تلبية تلك الحصص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

كثيرا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات كبيرة تحول دون حصولهم على فرص عمل وتضر برفاههم في مكان العمل. إن إدراك تلك التحديات خطوة حاسمة نحو تهيئة بيئة عمل أكثر شمولية وإنصافا.

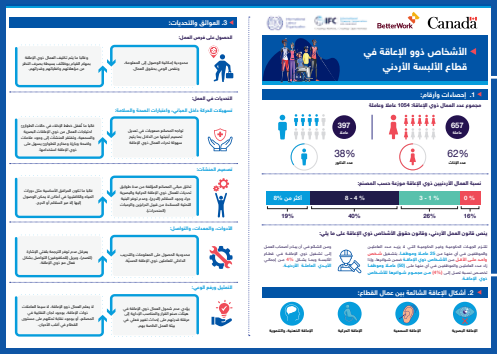

وفي دعم إضافي لهذه القضية، أصدر برنامج «عمل أفضل - الأردن» رسما بيانيا توضيحيا يسلط الضوء على الحقائق والأرقام الرئيسية بشأن العمالة من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع صناعة الألبسة.

قصة نجاح إنسان

أحد أولئك الأشخاص هو يحيى، ٣٧ عامًا، الذي تغلب على تحديات التوظيف والشمولية، وتمثل تجربته الشخصية في التكيف والصمود مصدر إلهام وتحفيز.

◄ تمكين النقابيات

تضافرت جهود برنامج "عمل أفضل - الأردن" والنقابة العامة للعاملين في صناعات الغزل، النسيج، والألبسة من أجل تعزيز صوت العمالة في قطاع صناعة الألبسة، مع التركيز على تمكين النقابيات.

تعاونت المنظمتان في استضافة ورشة عمل شاملة لمدة أسبوعين سعت إلى تبادل المعرفة وبناء قدرات النقابيين والنقابيات في أربع مناطق صناعية في الأردن: إربد، سحاب، الظليل، والعقبة.

الهدف الرئيسي من ورشة العمل كان تعزيز قدرات النقابيات في قطاع صناعة الألبسة على مستويات متعددة. وكانت الغاية تزويد هؤلاء النساء بالمهارات والمعارف اللازمة لمناصر حقوق العمالة بفاعلية، مع زيادة تبادل المعارف وتيسير التعاون الدولي. هدف هذا المسعى إلى تشجيع التعاون بين مختلف أطراف المصلحة لتقوية أصوات العمالة، وتعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، بما يتماشى مع استراتيجية النقابة ٢٠٢١-٢٠٢٦.

خلال ورشة العمل، انخرطت المشاركات في أنشطة تهدف إلى تقوية مهاراتهن في مجالات الاتصال، التشبيك، التفاوض، وحل الخلافات. وشملت الأنشطة مجموعات عمل، سيناريوهات لأداء الأدوار، ومناقشات مجموعات تركيز.

عمقت الورشة فهم المشاركات للعمل النقابي وأهدافه، وأكسبتهن رؤى بشأن حقوق ومسؤوليات الجهات الممثلة للعمالة على النحو المحدد في قانون العمل الأردني ومعايير العمل الدولية، وبما ينسجم مع اتفاقية المفاوضة الجماعية.

عقدت ورشة العمل ضمن برنامج تبادل المعرفة بين النقابة العامة للعاملين في صناعات الغزل، النسيج، والألبسة والنقابات المغربية، وقادتها النقابية والمدربة المغربية البارزة، تورية لحرش.

من خلال تمكين هؤلاء النقابيات، تسهم المبادرة في إيجاد قوى عاملة أكثر شمولية وتمكينا، وفي تعزيز ثقافة مناصرة حقوق العمالة والتمثيل الفاعل في قطاع صناعة الألبسة.

تحفيز الامتثال لقانون العمل الأردني

ضمن جهوده لاستمرارية الدعم الفني المقدم إلى وزارة العمل، تعاون برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع الوزارة لتنظيم ورشة عمل توعوية لجهات العمل ومختلف أطراف المصلحة في قطاع صناعة الألبسة بهدف ترويج برنامج القائمة الذهبية.

تتضمن القائمة الذهبية قواعد شاملة للممارسات وضعت من أجل تحفيز الامتثال لقانون العمل الأردني والمعايير الدولية في القطاع. تتأهل المنشآت التي تستوفي معايير الامتثال في القائمة الذهبية للحصول على حوافز تهدف إلى خفض التكاليف المرتبطة بتوظيف العمالة المهاجرة.

خلال ورشة العمل، حصل الأشخاص المشاركون على معلومات مفصلة عن معايير، حوافز، وشروط التأهل للقائمة الذهبية.

عام ٢٠٠٦، أطلقت الحكومة الأردنية مبادرة القائمة الذهبية بهدف تعزيز الامتثال لقانون العمل في قطاع صناعة الألبسة، الذي شهد نسبة عالية من مخالفات القانون. توفر المبادرة مدونة سلوك لجهات العمل تتضمن معايير امتثال محددة، وتمنح المنشآت التي تستوفي هذه المعايير امتيازات معينة، مثل الإعفاء من الضمانات البنكية المطلوبة لتوظيف العمالة الأجنبية. عند تقدم جهة عمل بطلب لإدراجها في القائمة الذهبية، تجرى زيارة تفتيشية لتقييم مدى الامتثال للمعايير المحددة. ثم يقدم تقرير التفتيش إلى لجنة القائمة الذهبية، التي بدورها تراجع التقرير، تتحقق من الوثائق ذات الصلة، وتتخذ قرارا بشأن إدراج المنشأة.

يعزز هذا النهج الاستباقي الامتثال لقانون العمل، ويشجع أيضا الممارسات المسؤولة داخل أوساط الأعمال التجارية، مما يسهم في نهاية المطاف في تحسين ظروف العمل ومعايير العمل في مختلف الصناعات الأردنية.

برنامج "عمل أفضل - الأردن" ينظم ورشة عمل بشأن تعزيز الخدمات الصحية ورعاية الأطفال في القطاع

نظم برنامج "عمل أفضل - الأردن" ورشة عمل ركزت على الخدمات الصحية للعمالة ولرعاية الأطفال في قطاع صناعة الألبسة الأردني.

تمحورت ورشة العمل، التي شارك فيها ٤٠ شخصا من خلفيات متنوعة، حول دراستين بحثيتين، الأولى تقيم جودة الرعاية الصحية والفجوات القانونية، والثانية تنظر في مدى إمكانية الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال في القطاع. شملت الورشة جلستين تناولت كل منهما دراسة، وتضمنتا مناقشات تفاعلية.

وضعت ورشة العمل خطط عمل استنادا إلى توصيات الدراستين.

في مناقشة الرعاية الصحية، تطرقت الورشة إلى قضايا مثل سياسات الإجازة المرضية، أهمية وجود كادر طبي مؤهل في مصانع الألبسة، التحديات المتعلقة بتراخيص عيادات المصانع، عدم وضوح بعض النصوص القانونية، ساعات العمل، والتوثيق. تضمنت التوصيات رفع مستوى معايير العيادات، إنشاء بروتوكولات استجابة للحالات الطارئة، وتعزيز تدريب الكوادر الوظيفية، ومراجعة الأحكام القانونية.

فيما يتعلق برعاية الأطفال، أثارت الورشة قضايا تتعلق بالقيود القانونية، سعة مرافق الحضانة، ساعات العمل، وقلة التوعية بالأنظمة ذات الصلة. شملت اقتراحات التحسين تبسيط إجراءات التسجيل في رعاية خدمات الأطفال، زيادة التوعية بحقوق العمل بشأن رعاية الأطفال، تطبيق الأنظمة بفاعلية أكثر، توفير خدمات رعاية الأطفال وحضانات في مكان العمل يسهل الوصول إليها.

في نهاية الورشة، دعا برنامج "عمل أفضل - الأردن" المشاركين/المشاركات إلى تبني تلك التوصيات وتعزيز التعاون في تحسين خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال في قطاع صناعة الألبسة الأردني.

◄ تنمية الشراكات مع وزارة العمل والمنظمات الممثلة لجهات العمل

يعمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" وفق بنموذج تعلمي مصمم خصيصا لتلبية المتطلبات الخاصة بقطاع صناعة الألبسة. ينصب التركيز الأساسي على تعزيز قدرات جميع أطراف المصلحة وتيسير الحوار الاجتماعي الفاعل. تتطلب هذه الرؤية نهجا محددا ومكثفا يساعد البرنامج تدريجيًا على نقل أدوات ومنهجيات التقييم الخاصة به إلى وزارة العمل.

ووفق مذكرة التفاهم المشتركة التي وقعت عام ٢٠٢٠، نظم "عمل أفضل - الأردن" ورشة عمل في إطار برنامج مستمر لتفتيش العمل والإعارة ونقل المعرفة مع وزارة العمل. هدفت الورشة إلى تزويد مفتشي/مفتشات العمل بمعرفة محدثة عن التغييرات التي طرأت على أداة تقييم الامتثال واتفاقية المفاوضة الجماعية لعام ٢٠٢٢ لقطاع صناعة الألبسة.

وفي جهد مشترك آخر، نظم برنامج "عمل أفضل - الأردن، ومفتشية العمل في الوزارة، وأعضاء لجنة الاتحاد الأوروبي في الوزارة زيارة ميدانية إلى أحد أكبر المصانع في قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في الأردن للاطلاع على عمليات الإنتاج. عقب الزيارة، عقد الفريق اجتماعا لوضع نموذج لأداة تقييم امتثال مصممة خصيصا لتطبيقها في هذا القطاع. نظم هذا النشاط في إطار "التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية في رصد الجوانب العمالية لتنفيذ مبادرته بشأن تخفيف قواعد المنشأ في الأردن".

تقدم أداة تقييم الامتثال معايير جوهرية تستخدم من جانب مستشاري/مستشارات المنشآت في برنامج "عمل افضل" لتقييم الامتثال لمعايير العمل الدولية الأساسية: عمل الأطفال، التمييز، العمل القسري، حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية، المستحقات، العقود والموارد البشرية، السلامة والصحة المهنيتين، ووقت العمل. كما تتناول الأداة المعايير المتصلة بظروف العمل بموجب تشريعات العمل الوطنية.

وإدراكاً للدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الممثلة لجهات العمل في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع، يدعم برنامج "عمل أفضل - الأردن" هذه المنظمات بفاعلية.

لهذه الغاية، أبرم البرنامج اتفاقيات تنفيذ مشتركة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات وغرفة صناعة الأردن. تعكس الاتفاقيات التزام البرنامج المستمر بالشراكة مع المنظمات الممثلة لجهات العمل وجهوده المستمرة لتعزيز قدراتها المؤسسية، والبناء على الإنجازات القائمة. ومن خلال اتفاقية تنفيذ مسبقة مع الجمعية، سهل البرنامج إتمام وتبني الخطة الاستراتيجية الشاملة للجمعية لمدة ثلاث سنوات. وبناء على هذا، تسعى اتفاقية التنفيذ الموقعة حديثا مع الجمعية إلى تزويدها بالأدوات اللازمة لتحقيق أهدافها وغاياتها المحددة في الخطة الاستراتيجية بفاعلية.

علاوة على ذلك، يكرس برنامج "عمل أفضل - الأردن" دعما مستمرا لغرفة صناعة الأردن يشمل تعزيز قدرتها على القيام بمهامها. تهدف اتفاقية التنفيذ الجديدة مع الغرفة إلى مساعدتها في توسيع قدرتها على التشبيك وتعزيز إبراز أنشطتها وتدخلاتها في قطاع صناعة الألبسة.

برنامج "عمل أفضل - الأردن" شراكة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، ويجمع أصحاب/صاحبات المصلحة من جميع المستويات في صناعة الألبسة العالمية لتحسين ظروف العمل، تعزيز احترام حقوق العمال/العاملات، وتقوية القدرة التنافسية.

بدأ "عمل أفضل - الأردن" عملياته بطلب من الحكومتين الأردنية والأميركية منذ أكثر من 10 سنوات، وتقدّم برامجه القطرية تقارير عامة منتظمة تجمع مستجدات الصناعة وتسلط الضوء على نتائج واتجاهات عدم الامتثال من أجل زيادة الشفافية وإبلاغ الملاحظات إلى جمهور أوسع. لمزيد من المعلومات والتحديثات، نرجو زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج "عمل أفضل - الأردن".

يتم توفير تمويل إضافي للعمل الأفضل "الاردن" على مستوى العالم من قبل حكومة كندا، الاتحاد االاوروبي و وزارة العمل الاردنية. محتويات هذا المنشور هي من مسؤولية شركة العمل الافضل "الاردن" و لا تعكس هذه المواد بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الجهات المانحة.

يندرج التمويل الذي توفره وزارة العمل الأميركية تحت اتفاقية التعاون رقم IL-21187-10-75-K. مولت 57% من إجمالي تكاليف برنامج "عمل أفضل - الأردن" عام 2022 بأموال فيدرالية بقيمة 1,311,151 دولار أميركي. لا يعكس ذلك بالضرورة وجهات نظر أو سياسات وزارة العمل الأميركية، ولا تشير أسماء، منتجات، أو منظمات تجارية إلى تأييد من قبل حكومة الولايات المتحدة. أصدرت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يتحمل برنامج "عمل أفضل - الأردن" وحده مسؤولية المحتوى الوارد فيها، الذي لا يعكس بالضروري آراء الاتحاد الأوروبي.

يقوم برنامج عمل أفضل الأردن بتنفيذ أنشطته بدعم من الشركاء المانحين الرئيسيين التاليين:

Canada

وزارة العمل
المملكة الأردنية الهاشمية